

فيروس الديمقراطية الذى ظل يقاوم الحكم الديكتاتورى بكل ما لديه من مضادات قمعية ، استشرى فى المجتمع الموريتانى حتى وصل الحكم الديكتاتورى إلى أقصى درجات العجز رغم ما اتسم به من عنف، وزج بالخصوم من مختلف ألوان الطيف السياسى فى غياهب السجون.. وصل نظام الحكم العسكرى المستبد إلى طريق مسدود بعد ما فشل الرئيس معاوية ولد طابع فى إدخال شعبه بيت الطاعة على نحو ما يفعل بنا حسنى مبارك..

ظن أن كل مشاكل موريتانيا الاقتصادية والاجتماعية ممكن أن تحل بالاعتراف بـ"إسرائيل" وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها ، باعتباره الباب الملكى للدخول تحت الرعاية الأمريكية ، وكوفى على ذلك عام 2002 بإسقاط نصف الدين (1,2 مليار دولار ) ، ولكن ذلك لم يخرج موريتانيا من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الحركة السياسية لم تتوقف عن النضال ضد الاستبداد والفساد والتطبيع مع إسرائيل ، ورأى العالم كيف خرج الموريتانيون فى المظاهرات (تتحدى القمع) عارضوا فيها الحرب على العراق ورفعوا فيها صور جمال عبد الناصر ، مما أدهش المراقبين الغربيين.

وقبل أن نرى ما فعله فيروس الديمقراطية فى المجتمع الموريتانى ، أرجو أن يسمح لى القارئ بإلقاء بصيص من الضوء على هذا البلد العضو بالجامعة العربية الذى يعد (من وجهة نظر البعض) من البلاد الهامشية، هذه البلاد عرفها الجغرافيون العرب باسم "بلاد شنقيط" كانت مركز إشعاع ثقافى عربى إسلامى على مدى ثلاثة قرون (من القرن الثانى عشر حتى أوائل السادس عشر) ولعله من المفارقات الغربية أن مصدر هذا الإشعاع جاء من الأزهر ، حيث وفد طلاب شنقيط إلى رواق المغاربة بالأزهر للتعلم على يد شيوخه وعادوا إلى بلادهم لينشروا ثقافة عربية إسلامية من إبداعهم .

هذا البلد العربى المسلم يحتل مساحة تقع بين إقليم الصحراء الذى تنتازعه المغرب والبلازاريو شمالا والسنغال جنوبا ، تبلغ ما يزيد قليلا على المليون كيلو متر مربع ، نحو 80% منها صحراء تقوم فيها حياة بدوية رعوية ، ويقدر عدد السكان بثلاثة ملايين وربع المليون نسمة 46% منهم تحت سن الخامسة عشرة ، ونحو 70% من السكان يجمعون بين الأصل العربى/الإفريقي الهجين ، والباقي من الأفارقة وتبلغ نسبة الأمية عندهم 58% بين من يزيد أعمارهم على 15 سنة ، قوة العمل لا تزيد على 800 ألف نسمة نصفهم يعمل بالزراعة والرعى ، والعشر يعمل بالصناعة (استخراج الحديد والجبس - بعض الصناعات التقليدية - تعليب الأسماك) والباقي يعملون بقطاع الخدمات والصيد. وتبلغ نسبة البطالة 20% ويعيش 40% من السكان تحت خط الفقر.

ولكن الشعب الموريتانى يتمتع بقدر كبير من الوعى السياسى الذى يضرب بجذوره فى الحركة الوطنية المعادية للاستعمار الفرنسى منذ حصول البلاد على الاستقلال فى 28 نوفمبر 1960 وانتخاب مختار ولد دادا أول رئيس لجمهورية موريتانيا الإسلامية ، ورغم الطبيعة القبلية للمجتمع الموريتانى إلا أن الحركة السياسية المعارضة للديكتاتورية المستبدة زادت نموا وتلاحما منذ استيلاء معاوية ولد طابع على السلطة عام 1984 وهى تضم كل الاتجاهات التى نجدتها على الساحة العربية: قوميين عربا (ناصريين - بعثيين) اشتراكيين ولبيراليين وإسلاميين وحركة عمالية نشطة ، وتتمتع الحركة السياسية عندهم بميزة نفتقدها عندنا وهى القدرة على العمل الجبهوى ، وتبنى برامج جبهوية ساعدت على التلاحم فى مواجهة استبداد معاوية ولد طابع ، على عكس الحركة السياسية عندنا التى لم تنجح حتى الآن فى تكوين جبهة وطنية ضد فساد واستبداد واستبعاد حسنى ولد مبارك .

ولعل هذه الحركة السياسية القوية المكونة للجبهة الوطنية كانت الدافع وراء الانقلاب العسكرى الأبيض الأخير عام 2005 الذى قاده الكولونيل على ولد فال ، وشكل المجلس العسكرى للعدالة والديمقراطية ، تعهدا بإنهاء الحكم الاستبدادى الديكتاتورى الفاسد بعد فترة انتقال مدتها عامان يتم فى نهايتها إجراء انتخابات برلمانية نظيفة يأتى بمجلس نيابى يعبر عن إرادة الأمة ، ومجالس بلدية جديدة ، ومجلس شيوخ جديد ، ثم انتخاب رئيس جمهورية بين مرشحين متنافسين ، وعندما اختفى الرئيس الملهم الأوحى معاوية ولد طابع ذاب حزبه الكبير العريض الذى فاز رجاله بعضوية البرلمان بمجلسيه بالأغلبية المطلقة فى دورتين بفضل هندسة التزوير ، ذاب كما يذوب ورق التواليت (لامواخذة ) عندما يلقي به فى الحمام، توارى بعض الأقطاب السابقين للحزب والبرلمان ، وهرب حيثانه إلى خارج البلاد ، أما "الأنفار" الذين ساروا فى الركاب وهتفوا لـ "ولد طابع" بالروح والدم ، وقدموا له ما يعتبره "تأييدا شعبيا" فقد راحوا يبحثون عن مكان لهم فى الحركة السياسية الصاعدة دون جدوى.

ومن المصادفات الغربية ، تزامن مشهد العودة إلى الدستور الديمقراطي على يد المجلس العسكري الوطنى الموريتانى وإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية نظيفة برقابة من هيئات المجتمع المدنى الدولى التى دعاها المجلس العسكرى الحاكم إلى القوم لمراقبة الانتخابات ، وشهادتها وشهادة العالم كله بسلامتها ، تزامن هذا المشهد الرائع الذى يفتح أمام هذا الشعب الأبى طريق المستقبل مع مشهد التعديلات الدستورية التى إقترحها الرئيس حسنى ولد مبارك على مجلس نيابى يحمل قسما مجلس ولد طابع ، تدفع بـ"مصر " إلى ما قبل دستور 1923 ، وتباعد بينها وبين الديمقراطية بأبعد من المسافة بين القاهرة ونواكشوط (عاصمة موريتانيا ) وإذا كانت المسافة بين العاصمتين يمكن قطعها فى ساعات بالطائرة فإن المسافة بين ما حدث فى مصر ، وما حدث فى موريتانيا تعيدنا إلى بداية الحركة الدستورية فى عهد الخديو إسماعيل وتعيدنا -بذلك- مائة وأربعين عاما إلى الوراء.

فى موريتانيا ، لم يقض المجلس العسكرى الوطنى الفترة الانتقالية (عامين) ، فى جمع المنافع الشخصية لأعضائه وتكوين الثروات الحرام ، ولكنه قضاها فى علاج الاحتقان الوطنى الشديد الذى سببه حكم ولد طابع فصصت المعتقلات وأطلق سراح سجناء الرأى والمعارضة ، وفتحت مجالات الحوار الوطنى على مصراعيها حتى تبلورت الصورة التى قادت إلى عودة الديمقراطية الغائبة منذ 1984 ، وعندما وقف الكولونيل على ولد فال ليعلم أن السجن خلت تماما من المعتقلين قبل إجراء الانتخابات ، لم يكذب أحد فى بلاده. وقبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التى تمت بين صاحبى أعلى الأصوات فى الجولة الأولى ، أصدر المجلس العسكرى للعدالة والديمقراطية قرارا بقانون أعطى بموجبه زعيم المعارضة مكانة خاصة لما فى ذلك من ضمان للمصالح الوطنية وللعمل على النهوض بالبلاد (هذا ماجاء فى نص القرار) !

وفى مصر ، مشهد مختلف تماما : مجلس ضرب عرض الحائط بأحكام القضاء التى قضت بعدم شرعية انتخاب معظم أعضائه، يتعامل مع القضاء وكأنه مرفق خدمات مثل مصلحة الجارى ، لا يلقى بالا لأحكامه، فهو "سيد قراره". لضم أغلبية من حزب السلطة الذى يضم المنتفعين بالنظام (تماما كما كانت الحال بالنسبة لحزب ولد طابع) ، هذا المجلس الذى صاغ المادة 76 على طريقة كتاب "القراءة الرشيدة " ، أسندت إليه مهمة تعديل 34 مادة من الدستور هدفها الفعلى التوسع فى اعتقال المعارضين لتعويض العجز الذى تسبب عن إطلاق سراح سجناء المعارضة فى موريتانيا، وتكميم الأفواه، والتلصص على الضمائر حتى لا ينتقل إلى مصر فيروس الديمقراطية الموريتانى -ربما مع الطيور المهاجرة - ذلك أخذًا بالأحوط ، وتجمل تزوير الانتخابات دستوريا عندما تكف يد القضاء عن إدارة العملية الانتخابية ، وطبعًا لا مجال لرقابة هيئات المجتمع المدنى المحلية والدولية ، فى هذا مساس بالسيادة الوطنية التى أصبحت فى عداد الذكريات وفيه أيضا تقليد لذلك (التهور ) الذى أقدم عليه الإخوة فى موريتانيا ، ربما لعدم خبرتهم فى أصول استثمار السلطة وجعلهم بتكنولوجيا نهب ثروات الشعوب ، رغم أن المستقبل يبشر بتحول موريتانيا إلى دولة منتجة ومصدرة للبتروىل يعنى لو فتح على ولد فال وصحبه أمخاخم لأصبحوا مليارديرات ، لكن ماذا تقول لقلّة الخبرة ؟ !

وأهم من ذلك أن التعديلات الدستورية الولد مباركية ، تهدف من هذا كله إلى تأمين البقاء فى الحكم حتى آخر نبض فى عروق السلسلة المباركية ، حتى تحل البركة على مصر بالتخلص من عرض الدنيا الزائل ، وتعقيد الحياة العصرية ، وحتى لا يفقد المصريون قدرتهم على صنع الحضارة التى شهد لهم بها العالم عندما تعود مصر إلى العصور الأولى ، لعلها تعلم العالم دروسا جديدة فى المدنية .

وإذا كان فيروس الديمقراطية فى موريتانيا نجح فى إصابة موريتانيا كلها بداء الحكم الديمقراطى ، فإن ذلك لم يأت عرضا ، ولكنه جاء ثمرة لمثابرة فصائل الحركة السياسية الموريتانية على العمل الدائب من أجل التخلص من الاستبداد ، لم تفت السجنون فى عضدها ، حتى عندما تجرأ مرشحها أحمد ولد دادة على ترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية ضد ولد طابع ، واتهمه الحاكم الديكتاتورى بالخيانة والعمالة ، لم يجرؤ على سجنه سوى عدة شهور ، نفاه بعدها خارج البلاد ، وذلك بفضل صلابة نضال الحركة السياسية المعادية للحكم الديكتاتورى الاستبدادى ، هذه الصلابة جاءت من العمل الجبهوى ، والالتحام بال جماهير ، ونشر ثقافة المقاومة بين مختلف مكونات المجتمع الموريتانى والأهم من ذلك الالتفاف حول برنامج عمل وطنى مرحلى يركز على تحقيق الأهداف الوطنية الأساسية وترك ما هو ثانوى ليكون موضع النظر فى إطار حكم ديمقراطى حقيقى .

فيروس الديمقراطية لم يتحول إلى داء التحول الديمقراطى عبثا ، ولكنه جاء نتيجة إصرار النخبة السياسية الموريتانية على مواصلة النضال على أساس تكوين جبهتين وطنيتين : واحدة تجمع الإسلاميين والليبراليين ، والأخرى تجمع القوميون والاشتراكيين ، مع التقاء الجبهتين على برنامج عمل وطنى محدد .

وما أوجنا إلى الإصابة بداء موريتانيا لو وعينا الدروس المستفادة من تلك التجربة المتميزة .. ما أوجنا إلى تكوين جبهة وطنية تطرح مشروعا وطنيا بديلا لمشروع ولد مبارك ، يضع إطارا لدستور مصرى جديد يعبر عن واقع وتطلعات المجتمع المصرى بمختلف مكوناته ، وخطة وطنية تنبأها الجبهة ويتخذونها دليل عمل للحشد الشعبى وراء المشروع الوطنى. البديل بشع مخيف .. البديل انفجار شعبى مدمر يفقد بوصلة تحدد اتجاهه ، وعلينا أن نتذكر أن الثورات الكبرى فى التاريخ بدأت بانتفاضات الجوعى طلبا للخبز. حدث هذا فى فرنسا فى بدايات ثورتها ، كما حدث فى روسيا فى بدايات الثورة الاشتراكية ، صبت الجماهير غضبها هنا وهناك على كل من بيده الخبز ومن يبدو على مظهره تمتعه بقر - ولو محدود - من آثار النعمة .

نحن لا يريد انقلابا عسكريا كأداة للتغيير لأنه يندر وجود عسكر كسوار الذهب في السودان وولد فال في موريتانيا يضعون مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، ولكننا نريد تحولا مدنيا سلميا ، نملك أدواته فعلا لو وعينا درس الحركة السياسية الموريتانية وتركنا الداء الموريتانى يصيبنا .. أسأل الله أن يكتبه لنا.